



التوزيع: محدود

الإشارة:

CS/TCM/KSS/II/21/1

التاريخ: أغسطس 2021

لغة النص الأصل: الإنجليزية

السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي

مسودة تقرير الاجتماع الاستثنائي الثاني للجنة الفرعية المعنية بتدابير حماية صناعة السكر في كينيا

اجتماع افتراضي عبر شبكة الإنترنت من خلال تقنية الفيديو كونفرنس
خلال الفترة من 17-19 أغسطس 2021

الموضوع الرئيسي: "كوميسا نحو التكامل الاقتصادي الرقمي"

2021/AT/BS/AS/VH/NG-eck

L.E

المقدمة

١. عقدت اللجنة الفرعية المعنية بتدابير حماية صناعة السكر في كينيا اجتماعها الاستثنائي الثاني، عبر تقنية الفيديو كونفرنس، خلال يومي ١٧-١٨ أغسطس ٢٠٢١، وذلك بمقتضى توصية اللجنة الفرعية الرابعة لحماية صناعة السكر في كينيا، الصادرة عن اجتماعها الذي عقد في ١٤-١٥ أبريل ٢٠٢١. وتمثلت الأهداف الرئيسية للاجتماع في مناقشة النقاط التالية وذلك في إطار توصيات ذات الاجتماع المشار إليه أعلاه:

- (a) عرض طرائق إعادة توزيع وتخصيص حصص السكر الكيني التي لم تستغلها الدول الأعضاء؛
- (b) استعراض تنفيذ برنامج حماية صناعة السكر في كينيا والذي يتضمن تكلفة الإنتاج إلى جانب أرقام إنتاج السكر؛
- (c) تقرير حالة عن مدى استغلال الحصص.

الحضور

٢. حضر الاجتماع وفود الدول الأعضاء المصدرة للسكر وهي على النحو التالي: بوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر، وإسواتيني، ومالاوي، وموريشيوس، ورواندا، وأوغندا، وزامبيا، وزيمبابوي، بالإضافة إلى كينيا التي تنفذ برنامج تدابير الحماية، وسكرتارية الكوميسا. مرفق طي هذا التقرير قائمة بالمشاركين في الاجتماع (الملحق رقم ١).

افتتاح جلسة الاجتماع (البند رقم ١ بجدول الأعمال)

٣. أدلى سعادة السفير د. كيبيجو تشيلوجيت، مساعد سكرتير عام الكوميسا (لشئون البرامج)، بكلمة الافتتاح. ورحب سعادته بالوفود التي حضرت الاجتماع الاستثنائي الثاني للجنة الفرعية المعنية ببرنامج تدابير حماية صناعة السكر في كينيا، الذي عقد عبر شبكة الانترنت، من خلال تقنية الفيديو كونفرنس، وهو الأمر الذي بات معتادا في ظل الظروف التي تفرضها جائحة كوفيد-١٩.

٤. وأشار سعادته إلى ما تم إحرازه من تقدم طيب في مجال إدارة تدابير حماية السكر في كينيا في أعقاب موافقة المجلس الوزاري على منح كينيا فترة تمديد لمدة سنتين لبرنامج حماية السكر، وذلك في اجتماعه الواحد والأربعون الذي عقد في نوفمبر من العام الماضي.

٥. وتقدم سعادة بالشكر إلى اللجنة الفرعية والدول الأعضاء على ما تبذله من جهد في سبيل ضمان حسن إدارة تدابير الحماية والأهم من ذلك مساعدة كينيا على ضمان أن تخدم تدابير الحماية الغرض الذي اتخذت من أجله والتمثل في الارتقاء بقدرات كينيا التنافسية في مجال صناعة السكر ورفع مستويات المعيشة ليس فقط عبر إقليم الكوميسا وإنما أيضا وبصورة أكثر تحديدا في أوساط الشعب الكيني وبصفة خاصة المزارعين العاملين في مجال الصناعة.

٦. كما أشار سعادته كذلك إلى الجهود التي تبذلها حكومة كينيا للاستفادة على نحو فعال من فترة التمديد الممنوحة لها وهي سنتين من أجل ضمان الوصول بكينيا إلى مرحلة تحقيق أهدافها المنشودة في مجال الإنتاج واكتساب القدرات التنافسية بصناعة السكر الأمر الذي يجعلها قادرة على تلبية احتياجات أسواقها والمساهمة في التجارة الإقليمية والوصول إلى ذروة التكامل الإقليمي بهدف تحرير

حركة انتقال السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال إلى جانب رفع مستويات المعيشية بإقليم الكوميسا ككل.

7. وأشار سعادته كذلك إلى أن البلدان المصدرة للسكر في إقليم الكوميسا لديها طاقات وإمكانيات هائلة لخدمة السوق المشتركة وتوفير فرص عمل لشعوبها وذلك إذا ما أحسنت مراعاة كافة عوامل الإنتاج إلى جانب التركيز على اقتصاديات الحجم الكبير وسلاسل القيمة الإقليمية، لضمان تمتع كافة الدول الأعضاء بقدرات تنافسية عالية على نحو يمكنها من ثقة واطمئنان من دفع الإقليم نحو التمتع بمنطقة تجارة حرة والقدرة على المنافسة الدولية أمام بقية دول العالم.

8. واختتم سعادته كلمة الافتتاح بحث كينيا على مواصلة التقيد بالتزاماتها المتمثلة في تحقيق الأهداف المتوقعة والمنشودة خلال فترة التمديد لضمان تنفيذ الاستراتيجيات وخارطة الطريق على نحو فعال من أجل إبرام وإقرار تدابير الحماية. وبالإضافة إلى ذلك، أشار أيضا إلى استهلاك وتوزيع الحصص المخصصة والتي قد لا تعكس بالضرورة الحقائق في مجال العمل الفعلي على أرض الواقع، وحث الوفود التي حضرت الاجتماع على التوصل إلى طريقة متوازنة لإعادة تخصيص الحصص التي لم يتم استغلالها، لضمان تحقيق المرونة ليس فقط من منظور عامل الطلب وإنما أيضا من منظور عامل العرض. وأعرب سعادته عن ثقته في قدرة اللجنة الفرعية على الاضطلاع بالمسئوليات المنوطة بها خلال فترة ولايتها والخروج بتوصيات واضحة وقابلة للتحقيق وذات أطر زمنية محددة جديرة بالنظر فيها خلال اجتماعات الأعضاء المقبلة وخلال مؤتمر القمة المزمع انعقاده في شهر نوفمبر من هذا العام.

انتخاب أعضاء هيئة المكتب (البند رقم 2 في جدول الأعمال)

9. تم انتخاب هيئة المكتب على النحو التالي:

الرئيس: مصر
نائب الرئيس: زامبيا
مقرر اللجنة: مالاوي

اعتماد بنود جدول الأعمال (البند رقم 3 في جدول الأعمال)

10. أقر الاجتماع البنود التالية بجدول الأعمال:

- (1) افتتاح جلسة الاجتماع
- (2) انتخاب هيئة المكتب
- (3) اعتماد بنود جدول الأعمال
- (4) استعراض تنفيذ برنامج حماية صناعة السكر في كينيا والذي يتضمن تكلفة الإنتاج إلى جانب أرقام إنتاج السكر بالإضافة إلى تقرير الحالة المتعلق بمدى استغلال الحصص
- (5) عرض طرائق إعادة توزيع وتخصيص حصص السكر الكيني التي لم تستغلها الدول الأعضاء
- (6) ما يستجد من أعمال
- (7) اعتماد التقرير

استعراض تنفيذ برنامج حماية صناعة السكر في كينيا والذي يتضمن تكلفة الإنتاج إلى جانب أرقام إنتاج السكر وتقرير الحالة المتعلق بمدى استغلال الحصص (البند رقم 4 في جدول الأعمال)

(أ) تنفيذ الضمانات الخاصة بحماية السكر

11. قدمت كينيا عرضاً عن تنفيذ ضمانات السكر، وقد أبرز العرض أن كينيا قد مُنحت ضمانات حماية للسكر لمدة عامين آخرين، بدءاً من 1 مارس 2021 وحتى نهاية فبراير 2023، خلال الاجتماع الحادي والأربعين للمجلس في نوفمبر 2020. وفي هذا القرار، طُلب من كينيا تقديم خارطة طريق مفصلة حول كيفية تعزيز تنافسية قطاع السكر خلال فترة الحماية الممتدة.

12. وأشار العرض إلى أن المساحة المزروعة بالقصب قد ازدادت بشكل تدريجي من 126,826 هكتاراً في عام 2002 إلى 220,804 هكتاراً في نهاية يونيو 2021، بزيادة قدرها 74%. وخلال موسم 2022/2021، تشير التقديرات إلى أن 9,276,657 طنناً من قصب السكر ستكون متاحة للطحن مقابل 7,565,695 طنناً تم طحنها في نهاية عام 2021/2020، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 23%. وقد توقعت صناعة السكر في كينيا أن يبلغ إنتاج السكر لعام 2021 660 ألف طن متري مقارنة بـ 603,788 طنناً تم تحقيقها في عام 2020، وبالتالي تحقق زيادة بنسبة 9%. وبلغ إجمالي الإنتاج من يناير إلى يونيو 2021 361.214 طنناً مقارنة بـ 298.435 طنناً تم تحقيقها في نفس الفترة 2020، بزيادة قدرها 21%. إلى جانب الزيادة في المساحة المزروعة بالقصب وتحسين توافره، وعلى ذلك فإنه من الواضح أن الصناعة ستلبي إنتاج السكر المتوقع وتتجاوزته.

13. استهلاك السكر المتوقع في عام 2021 هو 1,067,099 طنناً لكل من السكر الأبيض المكرر والسكر البني / والأبيض المطحون. ولسد النقص، خصصت الكوميسا حصة تبلغ 210163 طنناً مترياً من السكر البني للفترة من يناير إلى ديسمبر 2021، وذلك استناداً للعجز المتوقع في السكر البني في كينيا لعام 2012. ويوضح الجدول 1 أدناه الحصص المخصصة للسكر والاستخدام المقترح والاستخدام الفعلي.

الجدول 1: الحصص المخصصة للسكر والاستخدام المقترح والاستخدام الفعلي في عام 2021 (بالطن)

الدول الأعضاء	حصص السكر البني المخصصة لعام 2021 (بالطن المتري)	الاستخدام المقترح		
		الاستخدام ربع السنوي (بالطن المتري)	الاستخدام نصف السنوي (بالطن المتري)	الاستخدام الفعلي نصف السنوي (بالطن المتري)
بوروندي	0.27	0.07	0.14	-
جزر القمر	0.17	0.04	0.09	-
أثيوبيا	2,833.77	708.44	1,416.89	-
تونس	1,261.49	315.37	630.75	-
الكونغو الديمقراطية	5.91	1.48	2.96	-
مصر	7,875.55	1,968.89	3,937.78	9,000.00
كينيا	0.00	0.00	0.00	-
مدغشقر	1,549.22	387.31	774.61	8,000.00

1,998.00	8,912.29	4,456.15	1,485.38	17,824.58	ملاوي
23,403.81	18,018.39	9,009.20	3,003.07	36,036.78	موريشيوس
-	2,036.25	1,018.13	339.38	4,072.50	رواندا
-	472.42	236.21	78.74	944.83	السودان
34,726.00	34,479.51	17,239.75	5,746.58	68,959.01	إيمواتيني
31,256.95	9,461.82	4,730.91	1,576.97	18,923.63	اوغندا
15,807.97	20,576.17	10,288.08	3,429.36	41,152.33	زامبيا
16,951.00	4,361.53	2,180.76	726.92	8,723.05	زيمبابوي
141,143.73	105,081.55	52,540.77	17,513.59	210,163.09	الإجمالي

مفتاح: يظهر اللون الأحمر تجاوز؛ الأسود ضمن الحصة

14. يبلغ عجز السكر البني في كينيا لعام 2021، 210163 طنًا. وإنتاج السكر في البلاد مستقر على كميات ثابتة تقريباً في جميع الشهور. ومن أجل سد العجز مع حماية السوق المحلية، من المقترح أن يتم ربط إجمالي واردات السكر البني عند 17514 طنًا في الشهر، إلا أن هذا القيد على الاستيراد لم يتم التقيد به بسبب قيام بعض المستوردين بشحن ما يستوردونه قبل التصريح لهم بذلك. وهذا يضع ضغطاً كبيراً على الحكومة لتخليص هذه الواردات، ومن شأن ذلك أن يؤثر بالسلب في نهاية المطاف، على سوق السكر في كينيا. فعلى سبيل المثال، تم استيراد ما مجموعه 141,144 طنًا من السكر البني في فترة الأشهر الستة الأولى (يناير - يونيو 2021) مقابل 105,082 طنًا المقترحة في نفس الفترة. وقد ساهم ذلك بشكل سلبي في انخفاض أسعار السكر عند الخروج من المصنع لكل كيس 50 كجم من 4724 شلن كيني في يناير 2021 إلى 4312 شلن كيني في يونيو 2021، أي بانخفاض قدره 9%.

15. يوضح الجدول 2 أدناه اتجاهات إنتاج واستهلاك السكر و وارداته خلال السنوات الأربع الماضية. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الخاصة بتكاليف إنتاج السكر على مر السنين غير متوفرة حالياً. ومع ذلك، تخطط الحكومة لإجراء دراسة شاملة لتحديد تكلفة الإنتاج بالنسبة للمزارعين وصناع السكر في الأشهر الثلاثة المقبلة.

الجدول 2: إنتاج واستهلاك و واردات السكر (2018- يونيو 2021)

السنة	الإنتاج (طن متري)	الاستهلاك* (طن متري)	الواردات (طن متري)	
			مطحون / بني	أبيض مكرر
2018	491,097	1,012,399	122,121	162,048
2019	440,935	1,038,717	285,093	173,538
2020	603,788	1,040,591	309,408	132,985
**2021	361,214	1,067,099	141,154	85,901

ملحوظة: * جميع أرقام الاستهلاك هي تقديرات (إجمالي لكل من سكر المائدة والسكر الصناعي)
** إنتاج و واردات السكر في الفترة من يناير إلى يونيو 2021

ب) تقرير حالة عن مدى استغلال الحصص

16. قدمت كينيا عرضاً عن حالة استخدام نظام الحصص. وقد أبرز العرض التقديمي وفقاً للجدول 3 أدناه، تفاصيل حول حصص السكر المخصصة واستخداماته للفترة من عام 2018 إلى يونيو 2021، مشيراً إلى أن واردات السكر البني في الفترة من يناير إلى يونيو 2021 بلغت 141144 طنًا، وتمثل 67% من مخصصات الحصة.

17. وقد لاحظت كينيا أن تنفيذ تخصيص الحصص يسير على الطريق الصحيح وأن بعض الدول الأعضاء في الكوميسا قد تجاوزت على مدار العام مخصصاتها السنوية؛ حيث تجاوزت مصر ومدغشقر وأوغندا وزيمبابوي حصصها السنوية المخصصة خلال الأشهر الستة الأولى. ومع ذلك، بقيت بقية البلدان ضمن الحصص المخصصة كما هو موضح في عمود التباين (الجدول 3 أدناه).

18. حثت كينيا الدول الأعضاء على المساعدة في إدارة الحصة من خلال ضمان أن المستوردين الذين لديهم مستندات صالحة لاستيراد السكر قبل الشحن هم فقط المسموح لهم بشحن واردات سكر إلى كينيا من بلدان المنشأ، مع ملاحظة حالات قيام بعض التجار بشراء السكر من بعض الدول الأعضاء دون أي إذن أو تصريح.

الجدول 3: حصص تصدير السكر واستخداماته للفترة من عام 2018 إلى يونيو 2021 (بالطن)

2021			2020			2019			2018			الدول الأعضاء
الفائض	الواردات الفعلية يناير - يونيو 2021	الحصة المخصصة	الفائض	الواردات الفعلية	الحصة المخصصة	الفائض	الواردات الفعلية	الحصة المخصصة	الفائض	الواردات الفعلية	الحصة المخصصة	
(0.27)	0	0.27	(26)	-	26.38	0	0	0	0	0	0	بوروندي
(0.17)	-	0.17	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جزر القمر
(2,833.77)	-	2,833.77	0	0	0	0	0	0	0	0	0	أثيوبيا
(1,261.49)	-	1,261.49	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تونس
(5.91)	-	5.91	(11)	-	10.84	0	0	0	0	0	0	الكونغو الديمقراطية
1,124.45	9,000.00	7,875.55	23,304	41,614	18,310	16,662	39,188	22,526	-1,655	31,098	32,753	مصر
-	-	0.00	-	-	0	0	0	0	0	0	0	كينيا
6,450.78	8,000.00	1,549.22	19,592	21,000	1,408	17,875	19,800	1,925	1,127	2,000	873	مدغشقر
(15,826.58)	1,998.00	17,824.58	18,581	31,373	12,791.93	35,143	35,143	0	-3,676	5,224	8,900	ملاوي
(12,632.97)	23,403.81	36,036.78	16,757	64,832	48,075	33,660	89,169	55,509	18,281	60,457	42,176	موريشيوس
(4,072.50)	-	4,072.50	(1,104)	-	1,103.72	0	0	0	0	0	0	رواندا
(944.83)	-	944.83	-	-	0	-2,648	0	2,648	0	0	0	السودان
(34,233.01)	34,726.00	68,959.01	(40,597)	47,324	87,921	-61,011	38,115	99,126	-63,504	11,738	75,242	إيسواتيني
12,333.32	31,256.95	18,923.63	16,136	28,109	11,973	56,866	61,652	4,786	51,688	62,622	10,934	أوغندا
(25,344.36)	15,807.97	41,152.33	(33,419)	20,277	53,696	-17,327	34,445	51,772	-12,205	19,666	31,871	زامبيا
8,227.95	16,951.00	8,723.05	73,874	88,558	14,684	41,758	52,957	11,199	7,525	14,775	7,250	زيمبابوي
(69,019.36)	141,143.73	210,163.09	93,087	343,087	250,000	120,469	370,469	249,491	2,419	207,580	209,999	الإجمالي
		210,163.00			250,000			250,000			210,000	إجمالي الحجز

المناقشات

19. أعربت الدول الأعضاء، في المناقشات، عن تقديرها لتقرير كينيا وأبدت الملاحظات التالية:

L.E

- 1) طلبت الدول الأعضاء الحصول على توضيحات إضافية حول إعادة تخصيص حصة السكر غير المستغلة، وحول معدل الاسترداد القياسي لإنتاج السكر المجروش.
- 2) كما شكرت كينيا على تعهداتها بإجراء دراسة حول إنتاج السكر ومقترحات إعادة التخصيص وطلبت مزيداً من الإيضاحات حول نطاق ومعدل تكلفة الإنتاج.
- 3) بالنظر إلى حقيقة أن بعض الدول الأعضاء قد تجاوزت حصصها المخصصة، خلال فترة الستة أشهر الأولى، قامت بعض الدول الأعضاء بالسعي للحصول على تأكيدات من كينيا بأن حصتها غير المستغلة لن تتأثر بالإمدادات من تلك الدول الأعضاء التي ستتجاوز حصصها، وما إذا كانت كينيا ستظل تسمح لها بالتصدير على أساس الحصة المخصصة غير المستغلة.
- 4) طلبت الدول توضيحات بشأن عمليات إصدار تصريح استيراد السكر قبل الشحن، مشيرةً إلى وجود تحديات فيما يتعلق بمدة صلاحية خطاب موافقة ما قبل الشحن، وهي 45 يوماً، والتي تنتهي في معظم الأوقات قبل التحميل أو الوصول إلى كينيا.
- 5) طلبت إسواتيني الحصول على توضيح من كينيا فيما يتعلق بأرقام التصدير التي تختلف عما تعتقد أنها صدرته إلى كينيا والتي هي أعلى من سجلات التصدير الوطنية الخاصة بها.
- 6) طلبت أوغندا من كينيا زيادة الحد الأدنى لكمية ما قبل الشحن (من 100 إلى 500 طن متري) لتحسين كفاءة استخدام حصة السكر وتعزيز التجارة داخل الإقليم.
- 7) طلبت من كينيا تقديم بيانات أداء شهرية وربع سنوية حول استخدام حصة السكر لتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء بهدف تحسين كفاءة استخدام حصص السكر.

20. وقد قامت كينيا بالرد على الأسئلة والتعليقات التي طرحتها الدول الأعضاء على النحو التالي:

- 1) عند إعادة تخصيص حصة السكر غير المستغلة ومعدل الاسترداد القياسي لإنتاج السكر المجروش، أشارت كينيا إلى أن معدل الاسترداد قد تحسن مقارنة بالسنوات السابقة بينما تعهدت كينيا بتقييم تكاليف الإنتاج في كل من مواقع الزراعة والتصنيع، وهي عملية قد بدأت بالفعل.
- 2) ردت كينيا بأن الدول الأعضاء التي لديها حصص معلقة مازالت مؤمنة في الوقت الحالي. وطلبت كينيا مساعدة الدول الأعضاء في إدارة الحصص من خلال ضمان أن المستوردين الذين لديهم مستندات صالحة لاستيراد السكر قبل الشحن هم فقط المسموح لهم بإرسال السكر البني من بلدان المنشأ، مع ملاحظة حالات قام فيها بعض التجار بشراء السكر من بعض الدول الأعضاء دون أي شكل من أشكال الإذن أو التصريح. ومع ذلك لا يمكن ضمان هذا التأكيد إذا استمرت في بيع السكر إلى مستوردين لا يحملون المستندات المطلوبة.

3) أوضحت كينيا الإجراءات الجارية للتصريح بأن مدة صلاحية خطاب الموافقة على استيراد السكر قبل الشحن هي 45 يومًا من تاريخ إصداره، وإذا انتهت صلاحيته، قيل تخليص السكر، يجب على المستورد تقديم طلب جديد للحصول على موافقة جديدة قبل الشحن.

4) ذكرت كينيا أنه يتعين عليها وضع نظام عبر الإنترنت، وأن تداوم على تطويره، يسمح بإصدار تصاريح استيراد وخطابات موافقة ما قبل الشحن، برصد ومراقبة تنفيذ حصص السكر. وقد لاحظت الدول الأعضاء أهمية النظام وطلبت من كينيا النظر في نظام متكامل يمكنهم من الوصول إلى حالة تسمح باستغلال الحصة المخصصة وإصدار خطاب الموافقة قبل الشحن؛

5) أكدت كينيا أنها تلقت مراسلات من مملكة إيسواتيني بشأن أداء استغلال حصة السكر. أشارت كينيا إلى أن الأرقام المعروضة هي بيانات استيراد فعلية كما تم التقاطها بواسطة هيئة الإيرادات الكينية. ومع ذلك، قامت إيسواتيني بإبلاغ كينيا أنها لم تتلق الرد الرسمي من كينيا وطلبت من كينيا إعادة إرسال الرد مع إرسال نسخة منه إلى الأمانة العامة للكوميسا.

6) أبلغت كينيا الاجتماع أن كافة الدول الأعضاء باستثناء أوغندا، لديها حد أدنى من كمية ما قبل الشحن تقدر بـ 1000 طن متري. ومع ذلك فإن اقتراح زيادة الحد الأدنى لكمية ما قبل الشحن (من 100 إلى 500 طن متري) سيتم النظر فيه بعد إجراء بعض المشاورات الداخلية.

7) تقوم كينيا بتقديم بيانات أداء شهرية وربع سنوية بشأن استخدام حصة السكر بهدف تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء.

التوصيات

21. أوصى الاجتماع بما يلي:

- أ) أن تساعد الدول الأعضاء كينيا في إدارة الحصة من خلال ضمان أن يتم بيع السكر فقط للمستوردين الذين يحملون مستندات صالحة لاستيراد السكر قبل الشحن من بلدان المنشأ.
- ب) أن تنظر كينيا في إمكانية زيادة الحد الأدنى لكمية ما قبل الشحن (من 100 إلى 500 طن متري لأوغندا).
- ج) أن تنظر كينيا في إمكانية إنشاء نظام متكامل عبر شبكة الإنترنت لرصد حصص السكر، الأمر الذي يتيح للدول الأعضاء إمكانية الاطلاع على حالة ووضع استغلال الحصص المخصصة وإصدار خطاب موافقة ما قبل الشحن.
- د) أن تقوم كينيا بتقديم بيانات أداء شهرية وربع سنوية حول مدى استغلال حصص السكر وذلك بغرض تبادل المعلومات مع الدول الأعضاء.
- هـ) أن تضمن كينيا ألا يتسبب الفائض من دول أعضاء محددة بأي إجحاف للدول الأعضاء التي لم تنفذ حصص التعريف الجمركية (TRQs)

استعراض طرائق إعادة تخصيص حصص السكر البني الكيني الغير التي لم تستغلها الدول الأعضاء
(البند رقم 5 في جدول الأعمال)

22. أشار الاجتماع إلى أن كينيا سعت وحصلت على تدابير حماية السكر في عام 2002 وذلك لأن قطاع صناعة السكر في كينيا غير قادر على منافسة منتجي السكر في الدول الأعضاء بالكوميسا وذلك في أعقاب إنشاء منطقة التجارة الحرة. ويتضمن التوجيه رقم 1 لعام 2007 الشروط اللازمة لحماية السكر الكيني.

23. في عام 2015، شدد المجلس على أهمية وجود نظام يفيد جميع الدول الأعضاء المصدرة للسكر ويعزز التجارة فيما بين دول الكوميسا وأيد فكرة إعطاء الدول الأعضاء الأولوية في سد العجز في سكر كينيا. ووافق المجلس الخامس والثلاثون من جانبه على إدراج المعايير التالية في صيغة تخصيص حصة السكر:

SP = إنتاج السكر.

SC = استهلاك السكر.

SS = فائض السكر (إنتاج السكر ناقص استهلاك السكر)

ST = تجارة السكر فيما بين دول الكوميسا

24. وأشار المجلس إلى أنه من أجل تعزيز التجارة فيما بين دول الكوميسا والإنتاج المحلي للسكر، فإنه من الضروري إعطاء وزن أكبر لفائض إنتاج السكر في صيغة تخصيص الحصص. ووافق المجلس على الصيغة وطلب إعادة النظر في الصيغة المعتمدة مرة أخرى بعد فترة عامين. وفيما يلي نص قرارات المجلس بشأن "صيغة تخصيص حصص السكر: 70% لفائض السكر و30% للتجارة فيما بين دول الكوميسا، على أن تخضع للمراجعة بعد عامين ويطلب من كينيا إعادة توزيع الحصص غير المستخدمة". بينما الصيغة هي كما يلي:

$$SQ = -0.3 ST + 0.7SS$$

25. وإثر مجموعة من القرارات الصادرة عن المجلس التي مددت باستمرار الضمانات لكينيا، بما في ذلك الاجتماع الحادي والأربعين للمجلس الوزاري الذي منح تمديدًا لمدة عامين (2) لضمانات السكر في كينيا بدءًا من مارس 2021 إلى فبراير 2023 بناءً على أحكام المادة 61 (2) من المعاهدة، تقدم الاجتماع الرابع للجنة الفرعية المعنية بسكر كينيا الذي عقد في أبريل 2021 بتوصياته من بين جملة أمور أخرى وهي:

(أ) على الدول الأعضاء أن تقدم إلى الأمانة مقترحات بشأن طرائق إعادة تخصيص الحصص غير المستخدمة بحلول 16 مايو 2021.

(ب) يتعين حث الأمانة، بناءً على المقترحات المقدمة من الدول الأعضاء، على إعداد مسودة الإجراءات لإعادة تخصيص الحصص غير المستخدمة وتعميمها على الدول الأعضاء للتطبيق / النظر في الإعداد للاجتماع الاستثنائي بحلول الأول من يونيو 2021.

(ج) دعوة الأمانة العامة إلى عقد اجتماع استثنائي لمناقشة الأساليب المقترحة، وذلك بالتعاون مع الدول الأعضاء

26. في ضوء هذه الخلفية المشار إليها أعلاه، قامت السكرتارية بصياغة الطرائق التالية لإعادة تخصيص حصص السكر الكيني التي لم تستغلها الدول الأعضاء، والتي تم وضعها بناءً على التقارير الواردة من الدول الأعضاء للنظر فيها من قبل الاجتماع الاستثنائي الثاني للجنة الفرعية المعنية بحماية سكر كينيا.

27. قامت سكرتارية الكوميسا بعرض طرائق إعادة توزيع حصص السكر الكيني التي لم تستغلها الدول الأعضاء. وسلط العرض الضوء على ما يلي

(a) تبدأ سنة حصص السكر، وفقاً لمعدل التعريف المعمول به في الكوميسا، بداية من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر من كل عام؛

(b) يتم منح الدول الأعضاء بمنطقة التجارة الحرة التابعة للكوميسا، أولوية في حصص استيراد السكر الكيني.

(c) تستند حصص البلدان إلى أحدث الإحصائيات المتاحة التي توفرها منظمة المقاييس الدولية الأيزو، بينما تتولى الحكومة الكينية تحديد العجز المتوقع. وعلاوة على ذلك، تستند عملية تخصيص/إعادة تخصيص حصص السكر الكيني، على الأرقام التفصيلية للعجز في السكر البني وذلك فقط وفقاً لقرارات المجلس الوزاري الصادرة في هذا الشأن، وتبعاً لذلك فإن سوق السكر الأبيض المكرر سوف تكون مفتوحة أمام مصدرين من الكوميسا وغير الكوميسا بدون قيود الحصص.

(d) تقوم سكرتارية الكوميسا باحتساب الحصص وفقاً للصيغة المعتمدة ويتم إبلاغ الدول الأعضاء بها قبل تاريخ 31 ديسمبر من كل عام وذلك للسنة التالية.

(e) استناداً إلى التقرير الذي تقدمه كينيا حول استغلال الحصص المخصصة، تتولى سكرتارية الكوميسا مسؤولية تحديد مسألة إعادة تخصيص كميات حصص السكر التي لن يتم استغلالها في سنة بعينها، ومسئولية إعادة تخصيص الحصص الغير مستغلة للدول الأعضاء بالكوميسا التي لديها القدرة على توفير النقص المحدد. ويتم توزيع الحصص الغير مستغلة والمعاد تخصيصها على الدول الأعضاء المعنية بالأمر في موعد أقصاه 30 سبتمبر من كل عام؛

(f) تقوم كينيا بإصدار تراخيص استيراد صارمة تبعاً لحصص الدول الأعضاء وتخضع هذه التراخيص لرقابة وإدارة صارمة وحازمة من قبل الحكومة الكينية وذلك لتجنب أي إفراط في العرض من شأنه أن يؤثر على الحصص الممنوحة للدول الأخرى الأعضاء. وبنفس الروح ولأغراض تتعلق بالشفافية والفعالية والكفاءة، تقوم كينيا بإنشاء وصيانة نظام عبر شبكة الإنترنت لإصدار تراخيص الاستيراد وذلك وفقاً لقرارات المجلس الوزاري التي تم اتخاذها في الاجتماع الحادي والأربعين للمجلس.

(g) وحتى يتسنى تنفيذ عملية إعادة الاحتساب، يتعين على البلدان أن تقدم إلى حكومة كينيا المعلومات والبيانات التالية بشأن تخصيص الحصص، وأن تقدم نسخة منها إلى سكرتارية الكوميسا، وذلك في موعد لا يتجاوز تاريخ الخامس من سبتمبر من كل عام:

1. الحصة التي تم تخصيصها في البداية؛
2. استغلال الحصة حتى 30 أغسطس
3. الحصة المقرر استغلالها خلال الفترة المتبقية من السنة اعتباراً من سبتمبر حتى 31 ديسمبر؛
4. الحصة الغير مستغلة والتي تم إرجاعها لإعادة تخصيصها للبلدان التي لديها القدرة على التوريد؛
5. قدرة البلد على توريد السكر إلى كينيا خلال فترة الحصة المتبقية (الفترة من سبتمبر وحتى 31 ديسمبر) بما يزيد عن رصيد الحصة المتبقية للبلد عن ذات الفترة.

(h) تقوم كينيا، بحلول 15 سبتمبر من كل عام، بتقديم تقرير حالة إلى سكرتارية الكوميسا، يتناول حالة استخدام الحصص بنهاية شهر أغسطس، بما في ذلك الإخطار بأي تعديلات تطرأ على توقعات العجز لديها. كما أن الحصص الغير مستغلة جنباً إلى جنب التعديلات التي قد تطرأ على توقعات العجز، في حال وجودها، سوف تقوم بتحديد عمليات إعادة تخصيص الحصص ثم يتم إشعار الدول الأعضاء بذلك بحلول 30 سبتمبر من كل عام؛

(i) بالنسبة للبلدان التي لا تقدم المعلومات والبيانات المطلوبة بحلول الموعد النهائي (الخامس من سبتمبر)، يتم الافتراض عندئذ بأنها سوف تقوم بتوريد حصتها كاملة والافتراض كذلك بأنها تدرك وتعي تماماً بأنها سوف تكون عرضة لتوقيع عقوبات عليها وفقاً لشرط العقوبة المشار إليه بالفقرة (h) المشار إليها أدناه في حالة تخلفها عن توريد حصتها السنوية بالكامل؛

(j) يتم إعادة تخصيص حصص السكر الغير مستغلة والنقص في إجمالي الحصص الواردة بالفقرة (d) المشار إليها أعلاه بالنسبة لكافة البلدان، بالإضافة إلى حالات النقص المشار إليها في الفقرة (f) المشار إليها أدناه، وذلك على النحو التالي:

1. يتم إعادة تخصيص الحصص غير المستغلة والحصص الإضافية للبلدان التي أعلنت استغلالها الكامل لحصتها السنوية $[(a) = (c) + (b)]$ والتي لديها قدرة توريد فائضة على النحو المشار إليه بالفقرة (e) المشار إليها أعلاه.
2. يتم احتساب الحصص المعاد تخصيصها لكل بلد على أساس تناسبي وذلك بالنسبة للبلدان التي تستعين بذات الصيغة وذات البيانات المستخدمة في تحديد حصص البلد السنوية عن أي سنة بعينها.

(k) سوف تتعرض البلدان التي لا تفي بتوريداتها المقدرة على النحو الذي حددته سكرتارية الكوميسا طبقاً للطرائق المبينة أعلاه، لعقوبة تخفيض بنسبة 30% من حصتها السنوية المخصصة لها في العام التالي، وذلك في حالة إذا كان توريدها خلال سنة المكوس يقل عن نسبة 50% مما هو مخصص لها.

(l) بالذكر أن الكثير من الحصص غير المستغلة إنما مرجعه الدول غير الأعضاء باتفاقية التجارة الحرة التابعة للكوميسا، الأمر الذي سوف يترتب عليه رسوم جمركية، والتي تتعارض مع الشروط المنصوص عليها بالتوجيه رقم 1 لعام 2007 الصادر عن المجلس الوزاري بشأن الحصص المعفاة من الرسوم. ولذلك، فإن عملية إعادة تخصيص الحصص الغير مستغلة، لا بد وأن تخصص للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة على أساس مبدأ "منح الأولوية بحسب الأسبقية" وذلك حتى يمكن استيفاء المبلغ الإجمالي للحصة المعفاة من الرسوم الجمركية التي خصصتها كينيا.

m) الأمر يتطلب ضرورة مراجعة الصيغة المعتمدة المعمول بها في تخصيص الحصص، وذلك وفقاً لقرار المجلس الوزاري التي ينص على أن صيغة التخصيص لا بد وأن يتم مراجعتها دورياً وبانتظام، وذلك للتأكد من جدوى الصيغة وتحقيق المساواة بين الدول الأعضاء.

المناقشات

28. خلال المناقشات، شهد الاجتماع قيام الدول الأعضاء بشكر سكرتارية الكوميسا على العرض الذي قدمته، ثم أمعنت النظر في مسودة طرائق إعادة تخصيص حصص السكر البني الكيني الغير مستغلة (والمرفقة طي هذا التقرير بالملحق رقم 2)، وأبدت الملاحظات التالية:

أ) هنأت الدول الأعضاء كينيا على تنفيذ قرار المجلس بشأن التصنيف. وأحيط الاجتماع علماً كذلك بأن حساب فائض السكر في معادلة تخصيص الحصص يعتمد على أرقام فائض السكر البني فقط، وليس إجمالي الفائض طبقاً لإحصاءات المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس. ولذلك، طُلب من الدول الأعضاء تقديم إحصاءات وطنية عن إنتاج السكر البني واستهلاكه وفائضه.

ب) أحيط الاجتماع علماً بأن البيانات التي قدمتها المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس تستند إلى الأرقام المجمعة لفائض السكر، ومن ثم ستعمم الأمانة نموذجاً للدول الأعضاء للإبلاغ عن إحصاءات البيانات المفصلة عن السكر البني وفقاً لقرار الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة المجلس الوزاري الذي عقد في نوفمبر 2018.

ج) اختلفت آراء الدول الأعضاء بشأن الموعد المحدد لإعادة تخصيص حصة السكر. فكان من رأي بعض الدول الأعضاء أن إعادة التخصيص المتأخرة لحصة السكر أدت إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وأثرت بشدة على الأسعار لكل طن متري واقترحت إعادة التخصيص للبدء بحلول يونيو من كل عام. كما أشارت دول أعضاء أخرى، لا سيما تلك التي تقع في نصف الكرة الجنوبي، إلى أن موسم السحق يبدأ في أبريل، وبالتالي فضلت فترات لاحقة، بعد شهر أغسطس. وذلك لأن التاريخ المبكر من شأنه أن يشكل تحدياً للبلدان للحصول على بيانات كافية حول استخدام الحصص. وفي هذا الصدد، أبلغت الدول الأعضاء عن تباين في موسم إنتاج السكر. واتفقت الدول الأعضاء على إحالة مواعيد إعادة التخصيص إلى اجتماع التجارة وتيسير التجارة التالي.

د) رأت مصر أن الحصة يجب أن تخصص فقط للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة في الكوميسا لتتماشى مع التوجيه رقم 1 في عام 2007 بشأن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية، وينبغي الموافقة على أي امتياز ممنوح للدول الأعضاء في الكوميسا من حيث تخصيص الحصص من قبل المجلس.

ذ) وافقت الدول الأعضاء على الطرائق المقترحة مع بعض التعديلات وإجراء المزيد من المشاورات على المستوى الوطني المحلي بشأن مسودة الطرائق وتقديم تعليقاتهم في هذا الشأن في الاجتماع القادم للجنة الفرعية المعنية بالتجارة وتيسير التبادل التجاري.

التوصيات

٢٩. قدم الاجتماع التوصيات التالية:

- (أ) تعميم مسود الاقتراح الخاص بطرائق إعادة تخصيص حصص السكر البني الكيني (بصيغته المعدلة)، على الدول الأعضاء بهدف إجراء المزيد من المشاورات على المستوى الوطني المحلي والنظر فيه خلال اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالتجارة وتيسير التبادل التجاري.
- (ب) قيام الأمانة العامة، بالتعاون مع كينيا، بوضع وتعميم مسودة نموذج خاص بتوفير الإحصائيات الوطنية عن إنتاج واستهلاك وفائض السكر البني بالدول الأعضاء.
- (ج) أن يستند حساب فائض السكر في إطار صيغة تخصيص الحصص، على أرقام فائض السكر البني فقط وليس على إجمالي فائض للسكر ككل؛
- (د) حث الدول الأعضاء على التقيد بقرارات الاجتماع التاسع والثلاثين للمجلس الوزاري الذي عقد في نوفمبر ٢٠١٨، والتي تقضي بما يلي:
١. قيام الدول الأعضاء بتقديم بيانات مصنفة ومفصلة عن إنتاج السكر واستهلاكه وصادراته ووارداته داخل وخارج إقليم الكوميسا وذلك بحلول ٣٠ ديسمبر ٢٠١٨؛
 ٢. قيام الأمانة العامة بتقديم نموذج للدول الأعضاء لاستخدامه في تقديم إحصاءاتها وذلك بحلول ١٥ ديسمبر ٢٠١٨.

ما يستجد من أعمال (البند رقم ٦ في جدول الأعمال)

٣٠. لم تكن هناك مسائل أخرى مطروحة للنقاش في إطار هذا البند من جدول الأعمال

اعتماد التقرير (البند رقم ٧ بجدول الأعمال)

٣١. اعتمد الاجتماع تقريره

اختتام الاجتماع (البند رقم ٨ في جدول الأعمال)

٣٢. تقدم الرئيس بالشكر إلى الوفود الحاضرة وأثنى على مشاركتهم التي اتسمت بالفعالية، ثم أعلن عن اختتام الاجتماع.

Labna Essam Hassam

السيد/ موفوا مونتالي

السيدة/ بيبي م شيليمو

السيدة/ لبنى عصام

مقرر المكتب
(مالاوي)

نائب الرئيس
(زامبيا)

الرئيس
(مصر)